إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

٤١ ـ وَمـا بِـتـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا　　يُكْسَرُ في الجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعا[(١)]

لمَّا فَرَغَ من الكلام على الذي تَنوب فيه الحروفُ عن الحركات، **شَرَعَ في ذِكر ما نابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان، أحدهما: جمعُ المؤنَّثِ السالمُ**، نحو «مُسْلِماتٍ»، وقيَّدنا بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو ما لم يَسْلَمْ فيه بِناءُ الواحدِ، نحو: «هُنود» وأشار إليه المصنِّفُ رحمه الله تعالى بقوله: «**وما بِتا وألفٍ قَدْ جُمِعا**» أي: جُمِعَ بالألف والتاء المَزيدتين، فخرج نحو قُضاة[(٢)]، فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء؛ لأن أصله «قُضَيَةٌ»، ونحو «أبياتٍ»[(٣)] فإنَّ تاءه أصليَّة. والمراد منه: ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلَالَته على الجمع، نحو: «هِنْداتٍ»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضاةٍ» و«أبْياتٍ»، فإن كلَّ واحد منهما جمعٌ مُلتَبِسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَةِ.

= **وثانيهما**: أن الرواية عند أبي زيد في «نوادره»:

وَمَـنْـخِـرَانِ أشْـبَـهَـا ظَـبْـيَـانَـا

بالألف في «منخرين» أيضًا؛ فلا يتمُّ ما ذكروه من الشُّبهة لادِّعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبَّره.

(١) «**وما**» الواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ «**بتا**» جار ومجرور متعلق بجُمع الآتي «**وألف**» الواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا «**قد**» حرف تحقيق «**جمعا**» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**يكسر**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**في الجر**» جار ومجرور متعلق بيكسر «**وفي النصب**» الواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «**معاً**» ظرف متعلق بمحذوف حال.

(٢) مثل قضاة في ذلك: بناة، وهداة، ورماة، ونظيرها: غزاة، ودعاة، وكساة، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة.

(٣) ومثل أبيات في ذلك: أموات، وأصوات، وأثبات، وأحوات جمع حوت، وأسحات جمع سُحت بمعنى حرام.

فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل «قُضاةٍ» و«أبيات» وعُلِم أنه لا حاجةَ إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين، فالباء في قوله: «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

وحكمُ هذا الجمع أنْ يُرْفَعَ بالضمَّةِ، وينصبَ ويُجرَّ بالكسرة، نحو: «جاءَني هِنْداتٌ» و«رَأيْتُ هِنْداتٍ» و«مَررْتُ بِهِنْداتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة(1). وزعم بعضُهم(2) أنَّه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسدٌ؛ إذ لا موجِبَ لبنائه(٣).

٤٢ ـ كَذا أولاتُ والَّذي اسْماً قَد جُعِلْ كـأذرِعـاتٍ فِـيـهِ ذا أيْـضـاً قُـبِـلْ(٤)

---

(1) قال الأشموني ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣: وإنما نُصِبَ بالكسرة مع تأتِّي الفتحة؛ ليجري على سَنَن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جرّه.
قال: وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام [بن معاوية الضرير الكوفي] فيما حُذِفَت لامُهُ.

(2) هو الأخفش كما ذكر الأشموني ١/ ١٦٢، والسيوطي في «البهجة» ص٥٦.

(٣) **اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه**؛ فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب، مثل: هؤلاء وحذام ونحوهما، وقيل: هو معرب. ثم قيل: يُنصب بالفتحة الظاهرة مطلقًا، أي: سواء أكان مفرده صحيح الآخر، نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة، أم كان معتلًّا، نحو لغات وثبات في جمع لغة وثُبَة. وقيل: بل يُنصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلًّا، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحًا. وقيل: يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقًا، حملاً لنصبه على جرِّه، كما حمل نصب جمع المذكر السالم ـ الذي هو أصل جمع المؤنث ـ على جره، فجُعلا بالياء، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحُّها عندهم، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.

ثم اعلم أن **الجمع بالألف والتاء ينقاس في خمسة أشياء: أولها**: ما كان مقترنًا بالتاء، سواء أكان عَلَمَ مؤنث كفاطمة، أم علم مذكر كطلحة، أم غير علم كزَفرة. **وثانيها**: ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء، أو المقصورة كحُبلى. **وثالثها**: ما كان علمًا لمؤنث، كزينب ودعد. **ورابعها**: مصغر ما لا يعقل، كـ«دُريهم». **وخامسها**: وصف ما لا يعقل، كأيام معدودات وجبال راسيات.

(٤) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**أولات**» مبتدأ مؤخر «**والذي**» الواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول «**اسماً**» مفعول ثان لجعل الآتي «**قد**» حرف تحقيق «**جعل**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**كأذرعات**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات «**فيه**» جار ومجرور متعلق بقبل الآتي «**ذا**» مبتدأ ثان «**أيضاً**» مفعول مطلق حُذف عامله «**قبل**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

أشار بقوله: «**كذا أولاتُ**» إلى أنَّ «أولاتِ» تَجري مَجْرَى جمعِ المؤنَّث السَّالمِ في أنها تُنصَبُ بالكَسرة، وليست بجمع مؤنَّث سالم، بل هي مُلْحَقةٌ به، وذلك لأنَّها لا مفردَ لها من لَفظها.

ثم أشار بقوله: «**والَّذي اسْماً قدْ جُعِلْ**» إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به، نحو: «أَذْرِعاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذْرِعاتٌ» و«رَأَيْتُ أذْرِعاتٍ» و«مَرَرْتُ بأَذْرِعاتٍ»، **هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخَران:**

أحدهما: أنه يرفع بالضمة وينصب ويجرُّ بالكسرة، ويُزال منه التنوينُ، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيتُ أذْرِعاتِ» و«مررْتُ بأذرعاتِ».

والثاني: أنَّه يرفعُ بالضمَّة وينصبُ ويجرُّ بالفتحة، ويحذفُ منه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ» و«رأيت أذرعاتَ» و«مرَرْتُ بأذرعاتَ»، ويُرْوى قولُه: [الطويل]

ش١٢ ـ تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعات وَأَهْلُها　　　بِيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالي(١)

= ذا، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو «الذي»، أي: وقد قيل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك، أي: كالجمع بالألف والتاء، والجمع الذي جُعل اسماً ـ أي سُمِّي به بحيث صار علماً، ومثاله أذرعات ـ هذا الإعراب قد قُبل فيه أيضاً، وأذرعات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجمالات، وقد سُمِّي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

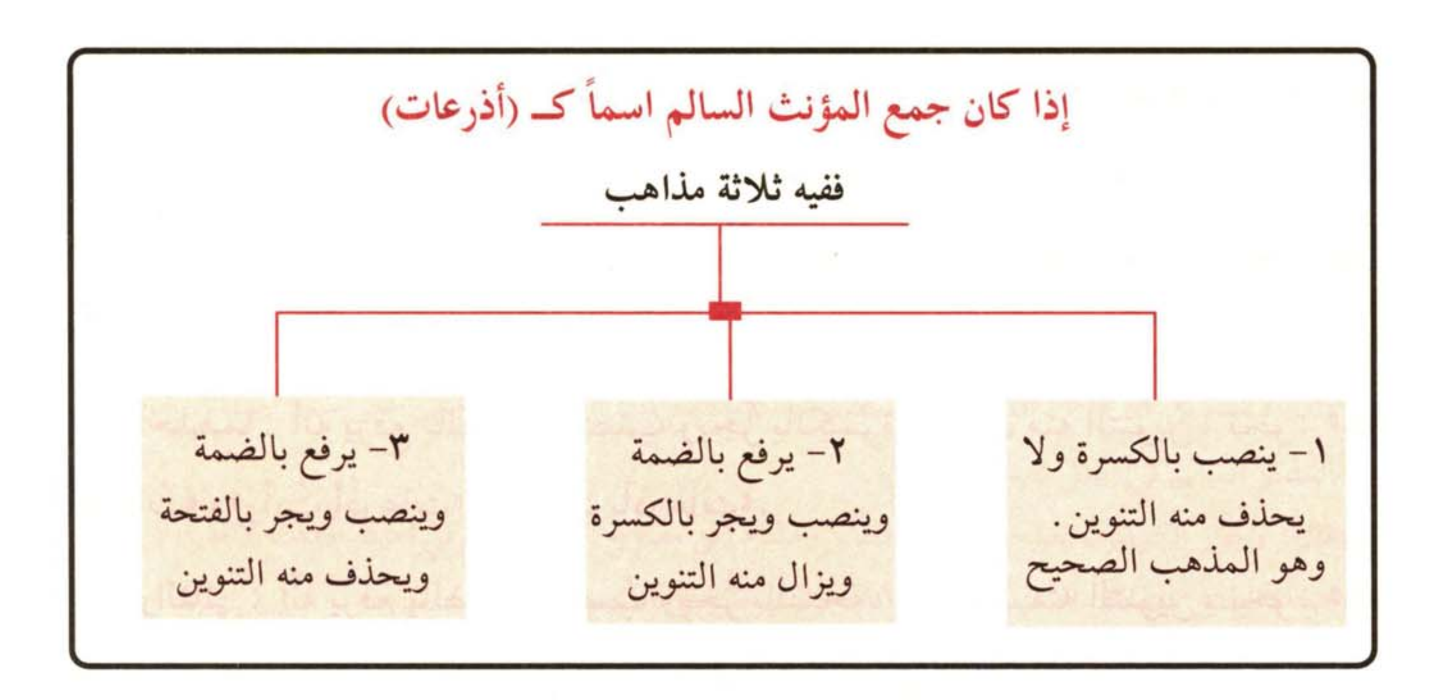
(١) البيت لامرئ القيس بن حُجر الكِندي من قصيدة مطلعها:

ألاَ عِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي　　　وهَل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخَالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعيد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعيد، سواء أراد قصدها أم لم يُرِد، و«أذرعات» بلد في أطراف الشام، و«يثرب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد.

الإعراب: «**تنَّورتها**» فعل وفاعل ومفعول به «**من**» حرف جر «**أذرعات**» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة إذا قرأته بالجر منونًا أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العَلَمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «**وأهلها**» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف، والضمير مضاف إليه «**بيثرب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف=

بكسرِ التَّاءِ منوَّنةً كالمذهب الأوَّل، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.



= خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف، ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله: «أذرعات» فإن أصله جمع، كما بيَّنا في تقدير بيت الناظم، ثم نُقل فصار اسم بلد؛ فهو في اللفظ جمع وفي المعنى مفرد. ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح، فأما من رواه بالجرِّ والتنوين فإنما **لاحظ حاله قبل التسمية به** من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يُحذف التنوين ولو وُجد في الكلمة ما يقتضي منعَ صرفها؛ لأن التنوين الذي يُحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة.

وأما من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرِّد والزجَّاج ـ **فقد لاحظوا فيه أمرين**: **أولهما**: أنه جمع بحسب أصله، **وثانيهما**: أنه عَلَمٌ على مؤنث، فأعطَوه من كل جهة شَبَهًا؛ فمن جهة كونه جمعًا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه.

وأما الذين روَوه بالفتح من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم سيبويه وابن جِنِّي ـ **فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط**، وهي أنه علم على مؤنث، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، وكلُّ اسم تجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعًا من الصرف، فيُجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.